جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

المحور الخامس

المحاضرة السادسة والسابعة المجتمع المدني –القطاع الخاص

محاضرات الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

أ ستاذة المقياس: وحيدة كحول

مقياس مشترك : ثالثة/ تاريخ ومكتبات

السنة الجامعية 2025/2024

2-المجتمع المدني :

يُعرف المُجتمَع المدنيّ la société civile » أنه مجموع المُنظمات غير الربحية وغير الحكومية المُستقلة تماما عن ا لسلطة السّياسية والتي تَمّ تأسيسها على يَد أفراد أو جماعات مُهتمة بالطّابع الإنسانيّ، وهي تشمل في مُجملها مجموعة المُنظَّمات الخيريّة، النقابات العُمّالية، النقابات المهنِيّة، مُؤسسات العمل الخيري، المُنظَّمات الخاصّة بحقوق الإنسان، النّوادي الرّياضية، جماعات الرّفق بالحيوان، والجماعات المُكوَّنة من السكّان المَحليّين...

وبصفة أشْمَل يُمكن تعريف المُجتمَع المدنيّ بأنه إجماليّ التّنظيمات والمُؤسّسات ذات الطّابع الاجتماعيّ والتّطوعي التي تَملأ المجال العام بين الفَرد من جِهة والدّولة من جهة أُخرى.

يُعرَف كذلك مُصطلَح المُجتمَع المدنيّ بأسماء مختلفة أخرى لها نفس الدّلالة المَعنويّة، منها: المُجتمَع الأهليّ، المُنظَّمات التطوُّعية، القطاع المُستقِلّ، القطاع الثَّالث.

على الرغم من أن هذا المصطلح موجود منذ العصور المبكرة، إلا أن المجتمع المدني باعتباره بناء فكريًا اكتسب الوضوح مع ظهور الحداثة في العالم الغربي خلال القرن السابع عشر مثل أي بناء فكري، تطور مفهوم المجتمع المدني مع التطورات في مجالات أخرى مثل الاقتصاد والنظام السياسي والمعرفة ، العديد من الأحداث مثل نمو مؤسسات الملكية الخاصة، وانتشار التحضر، واستبدال الدولة الاستبدادية بالدولة الليبرالية وما إلى ذلك، ساهمت بشكل كبير في معنى مصطلح "المجتمع المدني". ومع ذلك، فإن صعود الرأسمالية هو الذي أدى إلى تمييز أوضح بين السياسي وغير السياسي، وبالتالي مهّد الطريق لظهور المجتمع المدني كمجال

منفصل، يُنظر إليه بشكل مستقل عن الدولة، ولكن في مقابلها تعامل المنظرون المعاصرون الأوائل مثل هوبز ولوك (مدرسة العقد الاجتماعي) في كتاباتهم حول أصل الدولة، مع المجتمع المدني والسياسي بالتبادل وكتناقض مباشر مع حالة الطبيعة. كان المجتمع المدني/السياسي مقيدًا بالقواعد – حيث يضع قيودًا على الحقوق الفردية، وملتزمًا بالاحترام المتبادل لحقوق الآخرين ، لكما لا يمكن تمييز المجتمع المدني والسياسي عن بعضهما البعض ويعزز كل منهما الآخر ، ومع ذلك فإن هؤلاء المنظرين، من خلال وضع قيود على الدولة في ممارسة السلطة ومنح الاستقلال الذاتي لبعض الحقوق الفردية (ركز لوك، على سبيل المثال، على استقلال الفرد في المسائل المتعلقة بالملكية الخاصة)، قاموا بطريقة ما بالتمييز: وإن لم يكن الأمر واضحاً، بين المجالات السياسية وغير السياسية[1].

<u>الشروط التاريخية لتكوين المجتمع المدني</u> :مر المجتمع المدني بمراحل عديدة في سيرورة تطوره حتى وصل إلى التركيبة المميزة له في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة في الوقت الراهن. و تنبغي الإشارة إلى أن كل مرحلة تميزت بتوفر حد أدنى من الشروط الضرورية لقيام المجتمع المدني بتركيبته الخاصة. و بهذا الصدد هناك من يحدد مجموعة من الشروط التاريخية التي تشكل من خلال تمفصلها مناخا ملائما، بل ضروريا لبروز ما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة.و لا بد من حضور شرطين على الأقل للدلالة على وجود ظاهرة المجتمع المدني التي ينبغي تمييزها عن ظواهر مثل المواطنة، الليبرالية، الاقتصاد الرأسمالي و غيرها من الظواهر الأخرى المصاحبة لقيامه.

---

[1] **CIVIL SOCIETY AND GOVERNANCe A RESEARCH STUDY IN INDIA,Draft Synthesis Report June, 2000 in :https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjP-t2KtNmCAxXWAfsDHTuQAv0QFnoECCEQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.ids.ac.uk%2Fdownload.php%3Ffile%3Dfiles%2Fdmfile%2FIndiasynthesis.doc&usg=AOvVaw1Y4wu1Yl85KXNAi0C_RO6Y&opi=89978449**

1–قيام مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة و المجتمع و هي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.

2–التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة و آليات عمل الاقتصاد. أو تشكيل المستويين السياسي و الاقتصادي كحقلين لهما وجود مستقل نسبيا الواحد عن الأخر. و قد برز هذا الشرط تاريخيا مع قيام الثورة الصناعية و تكوين الطبقة البرجوازية في أوربا الغربية و ما شهدته من تطورات لاحقة

3– قيام فكرة المواطنة و ما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية و السياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية...).

4–انشطار الممارسة المجتمعية إلى حقول ذات استقلالية نسبية و بالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة و المؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، و التمييز بينها بالنظر إلى تباين أهدافها ووظائفها.

5–تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية (مثل الجمعيات المهنية، الرياضية، العلمية، النقابات..) المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي، و التنظيمات الاجتماعية العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة، الطائفة القبيلة).

6– ظهور الفروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية و الديمقراطية المباشرة في التنظيمات الطوعية و المؤسسات الحديثة في المجتمع.

بالنظر إلى هذه المجموعة من الشروط التي تعبر عن التغيرات الحادثة في مستوى الوعي الاجتماعي و التحولات الطارئة على بنية المجتمع و آليات سيره و اشتغاله، و هي ميزات

تتحدد تاريخيا و اجتماعيا، يمكننا القول أن أية محاولة لطرح مفهوم المجتمع المدني في محيط لا تتوفر على الحد الأدنى من شروط تكوينه التاريخي (شرطان على الأقل من الشروط السابقة) هي محاولة مآلها الفشل ليس ذلك فحسب، بل أن عملية سحب المفهوم على الواقع العربي الذي لا تتوفر فيه العناصر المحددة لهذه الظاهرة يعني في الأمر الابتعاد عنها أو الخروج عن طريق المؤدي إليها. هذا الطريق الذي يمر حتما بترسيخ الممارسة الديمقراطية و ضمان حقوق الإنسان.[2]

3- القطاع الخاص :

يعد القطاع الخاص أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في التنمية الحضرية والاقتصادية على حد سواء، كونه مساهمًا رئيسيًا في الدخل القومي ومصدرًا رئيسيًا لفرص العمل وصاحب العمل. يوفر القطاع الخاص حوالي 90% من فرص العمل في العالم النامي (بما في ذلك الوظائف الرسمية وغير الرسمية)، ويقدم السلع والخدمات الحيوية ويساهم في عائدات الضرائب والتدفق الفعال لرأس المال ، علاوة على ذلك ستتولى معظم عمليات التطوير المستقبلية في المناطق الحضرية ،و يُنظر إلى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على أنها تلعب دورًا في الإدارة الحضرية :فهي تؤثر على ما إذا كانت المناطق الحضرية تتطور بطرق شاملة ومستدامة، وتؤثر على الحد من الفقر ودوافع الهشاشة والصراع مثل البطالة والإقصاء وعدم الاستقرار.

وهناك حاجة إلى عمليات تخطيط وصنع قرار تفاعلية لدعم مشاركة القطاع الخاص في الإدارة الحضرية، ولتنسيق هذه المشاركة مع البلديات ، يمكن أن تعزز الإدارة الحضرية بالتعاون مع القطاع الخاص من خلال تعزيز الشراكات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

[2] **العياشي عنصر** ، ما هو المجتمع المدني ؟ الجزائر أنموذجا ، مجلة إنسانيات ، العدد 13 ، 2001 ، نقلا عن https://journals.openedition.org/insaniyat/11257#tocfrom1n2:

المحلية التي تجمع بين المهارات والموارد والأفكار المحلية لتحفيز الاقتصاد المحلي، وتمكينه من الاستجابة بشكل مبتكر للتغيرات الاقتصادية الوطنية والعالمية.

وفي العلاقة بين العناصر الثلاث نجد أن الدولة تخلق بيئة سياسية وقانونية مقبولة، كما أن القطاع الخاص يؤدي إلى خلق مناصب شغل، أما المجتمع المدني فإنه يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية .